ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

الشرق الأوسط
بين التأزم والانفراج

عدد خاص
2023
العدد (49)
السنة الرابعة

ecss.com.eg

ecsstudies

ECSS
المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2023

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

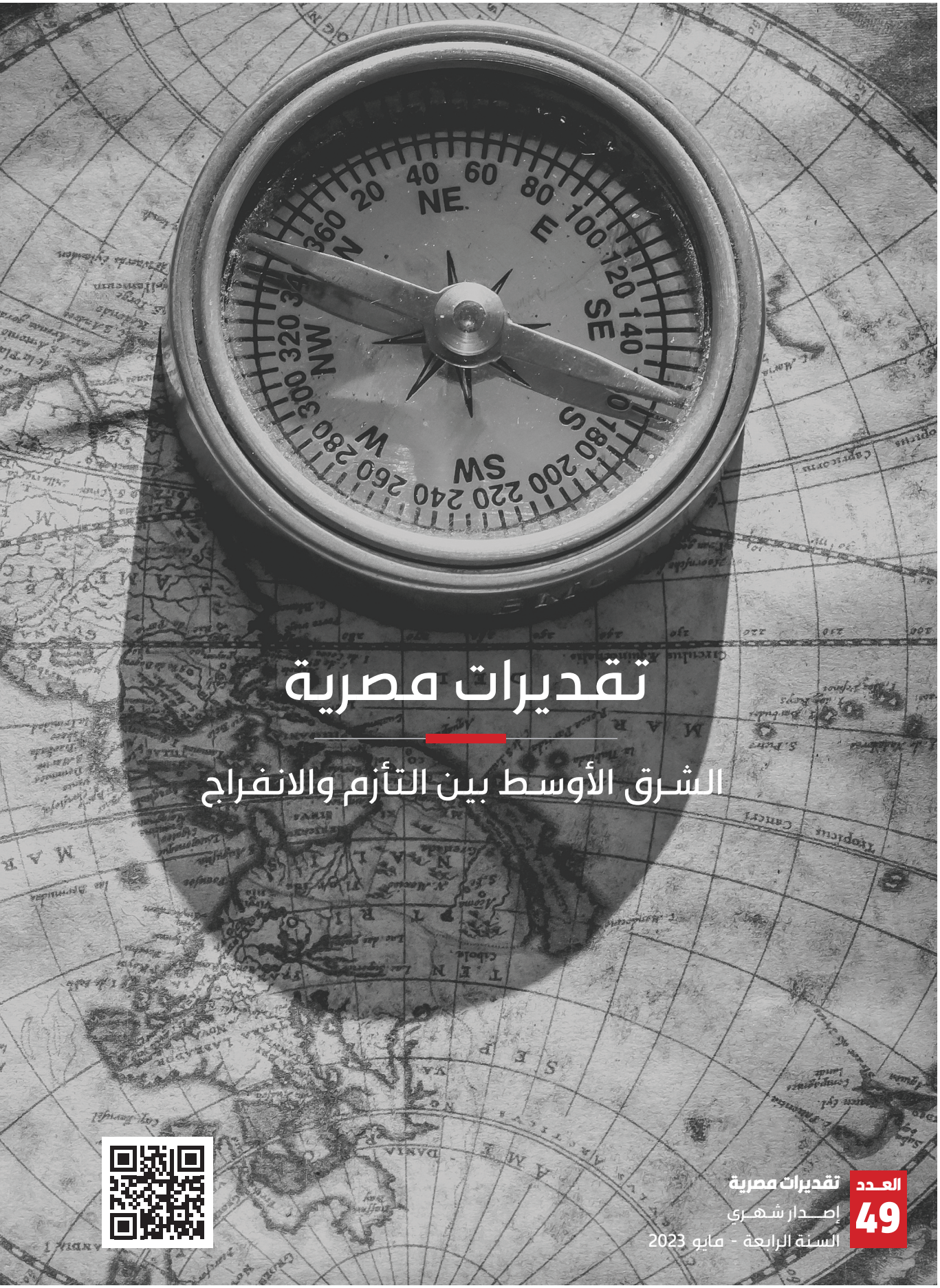

تقديرات مصرية

الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج

العدد 49

تقديرات مصرية

إصدار شهري

السنة الرابعة - مايو 2023

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية

د. محمد كمال

د. دلال محمود

د. جمال عبدالجواد

أ. مجدي صبحي

د. نهى بكر

د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات

هبة زين

إخراج فني

أحمد حسني

ecss.com.eg

/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
تقديرات مصرية: الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج
رقم الإيداع: 2023/9571
الترقيم الدولي: 978 - 977 - 86664 - 0 - 3
حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المحتويات

الافتتاحية — 08

- المسألة السودانية وتهديد الاستقرار الإقليمي

قضايا دولية — 12

- دلالات تسريب وثائق "البنتاجون" حول السياسة الأمريكية
- تداعيات عكسية للتحرك الدبلوماسي الفرنسي إزاء الصين
- الارتدادات المحتملة لقرار "أوبك+" بتخفيض إنتاج النفط

قضايا الأمن والدفاع — 22

ملف خاص

- **الشرق الأوسط بين التأزم والانفراج (ملف خاص)**
- الأبعاد الداخلية والخارجية للصراع المسلح في السودان
- الأزمة اليمنية بين الجمود العسكري وعقبات التسوية
- هل يؤثر التطبيع العربي مع سوريا على تسوية أزمتها؟
- إلى أين وصل العراق بعد 20 عامًا من الغزو الأمريكي؟
- علاقات مصر وتركيا.. محفّزات الانفراج والملفات العالقة
- مأزق حكومة نتنياهو وخيارات التصعيد في المنطقة

قضايا السياسات العامة — 40

- الإشراف القضائي وتحصين الانتخابات الرئاسية القادمة
- ترشيد الإنفاق الحكومي ومرونة التعامل الاقتصادي
- حدود فاعلية المجتمع المدني في دعم الشرائح الفقيرة

قضايا نوعية — 49

- مخاطر انعدام الأمن الغذائي على أجيال الشرق الأوسط
- تسريب وثائق "البنتاجون".. كيف يتسع تهديد الأمن السيبراني؟

بيانات وإحصائيات: — 49

- العراق بعد عقدين من الغزو الأمريكي.. مؤشرات تنموية

المسألة السودانية وتهديد الاستقرار الإقليمي

* د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

الإطار العام لدورية "تقديرات مصرية"، هو تغطية التفاعلات الدولية والإقليمية والمصرية الهامة بالتقرير والتفسير والتدبير. التقدير يحدد أولاً الحقائق العامة في الموضوع، والثاني العلاقات بين المتغيرات الأساسية في القضية، والثالث إما أن يتابع ويضع سيناريوهات المستقبل أو يوصي بالسياسات اللازمة لتعزيز المصالح المصرية في المسألة المعروضة.

في هذا العدد، وبعد إعداد الموضوعات المرفقة وفق ما هو مقرر، حدث ما هو استثنائي ومفاجئ ومتكرر، كما جرى من قبل مع "جائحة الكورونا" و"الحرب الأوكرانية"، وموضوعات أخرى ألحّت على مصر دون سابق إنذار. هذه المرة، وفي 15 أبريل الماضي، اشتعل القتال في السودان بين الجيش الوطني السوداني وقوات الردع السريع. ورغم الجهود الدولية والإقليمية في المطالبة بوقف إطلاق النار، فلم يتيسر ذلك بل على العكس اتسعت مساحة المعارك من العاصمة الخرطوم إلى أقاليم سودانية أخرى، ومعها بدأ تيار اللجوء إلى خارج السودان كله إلى الدول المجاورة، حيث كان لمصر نصيب كبير.

لقد أصبحت أحداث الصدام المسلح بين الجيش السوداني وقوة الدعم السريع مستوفية كل شروط الأزمات الدولية، سواء كان ذلك يتعلق بدولة السودان، أو الدول الإقليمية، أو النظام الدولي ككل. "الأزمة" بحكم التعريف، تتضمن عناصر تهديد قيم ومصالح قومية عليا، واستخدامًا للقوة المسلحة، واحتمالات التدخل الخارجي، وإمكانيات تغيير النظام السابق على نشوبها. الأزمات تضع فارقًا كبيرًا بين ما كان قبلها من أوضاع، وما سوف يأتي بعدها من ترتيبات جديدة داخل الدولة السودانية، وفي النظام الإقليمي، وحسب حدتها في النظام الدولي أيضًا.

حقائق أساسية

حجر الزاوية بالطبع في استمرار الأزمة السودانية أو تراجع حدتها، أو نضوبها، يتوقف كثيرًا على نتيجة العمليات العسكرية بين الفريقين المتصارعين، وما إذا كان سوف يكون هناك يد عليا لأي من الطرفين يحسم الصراع ويعيده إلى طبيعته الداخلية في الدولة السودانية، أو أن أيًا منهما لن يكون قادرًا على الحسم، ويصير من المرجح أن تكون للأزمة تداعيات إقليمية ودولية، حسب درجات تصاعد الأزمة الداخلية، بما فيها من تدخلات الدول الخارجية.

ثلاث حقائق يمكن مراعاتها في الأسابيع الثلاثة الأولى من القتال؛ أولها: أنه رغم وجود شواهد موضوعية على تفوق الجيش السوداني، فإن قوة الردع السريع لا تزال قائمة في الميدان خاصة في العاصمة الخرطوم، وقادرة على الانتشار خارجها في دارفور. ثانيها: أن كل محاولات وقف القتال لم تنجح، حتى بما يتعلق بوقف القتال في الأيام الأخيرة من رمضان أو بهدنة أثناء أيام عيد الفطر المبارك الثلاث. الاتهامات ظلت متبادلة عن مسئولية بدء القتال وخرق وقف إطلاق النار. ثالثها: أن الدول الإقليمية الرئيسية ظلت على اتصالاتها مع الطرفين على قدم المساواة، وكان همها الأول تأمين بعثاتها الدبلوماسية وإجلاءها، وإجلاء رعاياها من السودان إلى الخارج. وحدث نجاح كبير في هذا المضمار خلال فترة قصيرة؛ وتعاون ملموس بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة في إنجاز هذه المهمة.

تشريح الأزمة

للوهلة المباشرة الأولى، فإن نشوب الأزمة يكشف عن صراع مباشر ما بين الجيش السوداني وقيادته ممثلة في المجلس العسكري الأعلى والقائد العام للقوات المسلحة السودانية عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حمدتي). الصراع نتيجة الخلاف الظاهر بين الطرفين على منهج وتوقيت اندماج جانبي القدرات العسكرية السودانية في مؤسسة عسكرية واحدة، حسب ما جرى الاتفاق الإطاري عليه مع القوى المدنية – الحرية والتغيير. وجهة نظر الجانب الأول، أن يكون الأمر هو اندماج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية خلال عامين، بينما وجهة نظر الجانب الثاني أن

تتم عملية الاندماج خلال عشر سنوات، مما يعني أن تبقى الأوضاع على ما هي عليه من انقسام عسكري لمدى عقد من الزمان يظل فيها جزء هام من القدرات العسكرية السودانية مستقلاً دون وجود قيادة موحدة. العمليات العسكرية التي يستهدف فيها كل طرف الطرف الآخر بدأت فور فشل التفاوض بين الطرفين، فيما بدا وكأنه صراع شخصي بين القائدين العسكريين على حكم السودان.

النظرة الأكثر عمقًا تشير إلى عدد من الأبعاد ذات الطبيعة الهيكلية في الدولة السودانية؛ أولها له طبيعة تاريخية، فمنذ اختيار السودانيين الحر لقيام السودان المستقلة، وهي تعاني من دورية التغييرات الحادة بين "المكون العسكري" و"المكون المدني"، حسب التعبيرات السودانية سواء وصفت بالثورة أو الانقلاب. الحصاد في النهاية بعد عقود كان قسمة السودان بين شمالها وجنوبها في دولتين مستقلتين كل منهما تعاني آلامها الخاصة. آخر دورات التغيير، جاءت مبشرة بربيع سوداني في ديسمبر 2018 مع موجة جديدة من "الربيع العربي" شملت العراق ولبنان والجزائر، وكان متصورًا أنها سوف تتعلم الكثير من الموجة الأولى؛ ترفض الفاشية الدينية، وتؤكد على الدولة الوطنية المدنية والديمقراطية.

خرجت الجماهير والمليونيات ودارت الحوارات والمناقشات والمشاركات والمناظرات لكنها لم تسفر عن مشروع وطني مستقر، ولا تثبيت للسلطة التنفيذية، ولا طريقة نقل السلطة السياسية سلميًا. انتهت المداولات السودانية بعد الإطاحة بنظام البشير إلى مرحلة انتقالية دوامها ثلاث سنوات، بدأت بتكوين حكومة مدنية والتفاوض مع العالم الخارجي من أجل التعامل مع الديون السودانية وإقامة السلام مع إسرائيل. لكنّ أيًا من ذلك، لم يمنع تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية بل وحتى حدوث انقلاب عسكري شارك فيه الفريقان المتعاركان، ثم تشاركا أيضًا في اتفاق مع قوى التغيير على نقل السلطة للمدنيين. وطبقًا لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن أكثر من ثلث سكان السودان باتوا يواجهون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي بسبب عوامل منها الأزمات الاقتصادية والسياسية والصدمات المناخية والصراعات.

ثانيها، له علاقة بالدولة السودانية ذاتها، حيث يغيب إلى حد كبير "المكون الوطني السوداني" الذي يؤكد على الدولة الوطنية السودانية ذات الهوية المشتركة التي تعلو على الهويات الأخرى الجهوية والقبلية التي تقسم السودان إلى أقاليم بات كل منها ينظر إلى العاصمة ونخبتها على أنها سبب للبلاء السياسي والاقتصادي. حاصل جمع التدهور العام في الدولة ومؤسساتها، وغياب الهوية المشتركة جعل الأزمة مستمرة، وتتداعى نتائجها الضاغطة على مستقبل السودان.

الأزمة إلى أين؟

أمام السودان ثلاثة سيناريوهات سوف تكون حاكمة لعلاقة الإقليم ودوله بها.

- **أولها**، أن تنجح الأطراف الإقليمية والدولية في إقناع طرفي الصراع بوقف لإطلاق النار وتطبيق الاتفاق الإطاري لعقد الانتخابات العامة، وعودة الاستقرار إلى السودان مرة أخرى في إطار مدني، ومن ثم سوف تكون علاقاتها الإقليمية تركز على السلام والأمن الإقليمي وفي كلاهما التنمية المستدامة. هنا إلى حد كبير سوف ينحو السودان إلى اتجاه مسيرة العراق الأخيرة، حيث تتفق الأطراف على استبعاد أكثر العناصر تطرفًا، والتركيز على تعديلات سياسية واقتصادية تكفل المزيد من فاعلية الدولة.

- **ثانيها**، ألا يحدث هذا النجاح ويستمر الصراع ومعه يزداد تورط القوى الخارجية وفقًا للاستقطاب الدولي الحالي بين روسيا والولايات المتحدة والصين؛ كما تدفع القوى الإقليمية الأطراف المؤيدة لها بالسلاح والمعونات، حتى يبلغ العنف مبلغه فتصير السودان مثل الصومال عرضة لعمليات انفصال أو اجتزاء جديدة تحت سلطات مختلفة.

- **ثالثها**، أن السيناريو الإثيوبي وارد أيضًا حيث يختلط الصراع الداخلي مع "التيجراي" و"الأورومو" و"الأمهرة" والخارجي مع مصر والسودان وكينيا، مع محاولات لتقوية السلطة المركزية بوسائل سياسية واستراتيجية دولية. وفق هذا السيناريو فإن السودان مثل إثيوبيا لن يبتعد كثيرًا عن صناعة مشكلات إقليمية مع جيرانها؛ فضلاً عن الاحتمالات الكبرى لخروج موجات كبيرة من الهجرة إلى جيرانها وفي المقدمة منهم مصر وتشاد وليبيا، وعبر البحر الأحمر إلى السعودية والخليج.

قلق إقليمي

تهديد "الهجرات الكثيفة" لن تكون وحدها مصدر قلق القوى الإقليمية المختلفة سواء كانت عربية أو أفريقية؛ وإنما أكثر من ذلك أن دولة السودان ذات الاتساع الجغرافي الكبير سوف تنضم إلى مساحات واسعة من الاضطراب في إثيوبيا والصومال والقرن الأفريقي في عمومه، وكذلك الحدود مع مثلث الاضطراب السوداني التشادي الليبي حيث الأوضاع السياسية مضطربة، والأوضاع الاقتصادية متدهورة. في كل الأحوال، فإن انهيار السودان سوف يؤدي إلى زيادة كبيرة في مساحة "المعمور الإرهابي" الذي يشكل مجالاً جاذبًا للقرصنة والعنف والإرهاب، ومن ثم تدخلات القوى الدولية.

هذه الحالة تفاقم من التهديد الذي يتعرض له إقليم البحر الأحمر الذي تجد دول مثل السعودية والإمارات ومصر أهمية استراتيجية كبيرة له لا يمكن تجاهلها أو تركه للانهيار. وخلال الأزمة الراهنة، فإن هذه الدول تدخلت من أجل وقف إطلاق النار، ثم بعد ذلك المساهمة في عمليات إجلاء البعثات الدبلوماسية. ولكن ذلك رغم أهميته ليس كافيًا لأنه أكثر من كل ما سبق يسير في الاتجاه المعاكس لما تحاول دول الإصلاح العربية أن تبنيه في الإقليم من توسيع رقعة الإصلاح وتوسيع مساحة البناء وتقريب المستقبل إلى ساحة الحاضر.

بين الفوضى والإصلاح

الزلزال السوداني الحالي ليس جديدًا على الدولة السودانية، وعندما جرى الزلزال الأعظم في مطلع ونهاية العقد الماضي، فيما سمي "الربيع العربي" نجم عنه نموذجان للدولة العربية؛ أولهما لا يختلف كثيرًا عن الحالة الراهنة في السودان، حيث تمتزج الصدامات المسلحة مع التفكيك العرقي والمراوحة بين العنف ووقف إطلاق النار، والوصول إلى اختلال موازٍ لأطماع أجنبية لم تكن بالضرورة تخطط للواقع الذي تراه، لكنها تجد فرصًا لا بأس من انتهازها.

ثانيهما أفاقته الصدمة إلى ما كان في الماضي من أخطاء وطرق مسدودة؛ وإلى حقيقة أن المستقبل لا بد وأن يكون مختلفًا عن كل ما سبق. ظهرت الدولة العربية الإصلاحية القائمة على "الدولة الوطنية" و"التنمية المستدامة"، من خلال رؤية تضع الهدف وترصد الطريق، و"تجديد الفكر الديني والمدني" في اتجاهات المعاصرة والمنافسة والسباق السلمي مع العالم في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والإبداع والابتكار.

الحقيقة أنه لا يوجد خيار ثالث بين النموذجين، والفارق بينهما في النظر إلى الأزمة السودانية الراهنة هو أن النموذج الثاني الإصلاحي لديه المرجعية التي من خلالها يكون الاقتراب من حل المسألة السودانية وليس مجرد تضميد جراحها مؤقتًا ومنعها من نزيف آخر.

أخيرًا، هناك لحظات في تاريخ الأمم يصبح عليها الاختيار بين الإصلاح والتغيير في ناحية، والفوضى في ناحية أخرى. الحالة السودانية التي بدأت مبشرة عندما أطلق "الربيع السوداني" في ديسمبر 2018 العنان للبحث عن سودان جديد بالإطاحة بنظام عمر البشير في أبريل 2019، لكن "المكون السوداني" الجامع لم يكن متواجدًا بما يكفي، فكانت الأزمة التي وصلت إليها المسألة السودانية. هنا فإن مصر أمامها نوعين من التهديد؛ أولهما حدوث حرب أهلية في دولة جوار جغرافي هامة، وثانيهما حدوث موجات كبيرة من الهجرة التي تضاف إلى واقع اللجوء الحادث الآن في مصر في وقت أزمة اقتصادية عالمية وداخلية كبيرة.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية